المحامي الدوسري

يُتمّ بنجاح درجة الماجستير في القانون (LL.M.) في قانون الأعمال الدولي في جامعة ليفربول.. إنجاز أكاديمي يعزز ريادته في القانون التجاري الدولي واللغة الإنجليزية القانونية

مكتب الدوسري للقانون
AL DOSERI LAW

المحامي سعد جابر الدوسري

أكمل المحامي سعد جابر الدوسري، مؤسس مكتب الدوسري للقانون، بنجاح درجة الماجستير في القانون (LL.M.) في قانون الأعمال الدولي في جامعة ليفربول بالمملكة المتحدة. يأتي هذا الإنجاز الأكاديمي تتويجاً لخبرته العملية الرائدة في استخدام اللغة الإنجليزية القانونية أمام المحاكم البحرينية، إذ سبق له أن حقق سابقة قضائية تاريخية بحصوله على أول حكم قضائي صادر باللغة الإنجليزية في محاكم مملكة البحرين، مما يعكس التزامه الراسخ بتطوير الممارسة القانونية الدولية في المملكة.

تقدّم أطروحته التي تحمل عنوان «الاتجاهات في معاهدات الاستثمار الثنائية للبحرين: تحليل قانوني لتطوّر المعاهدات وحماية المستثمرين وآليات تسوية المنازعات بين المستثمر والدولة» دراسة شاملة لإطار معاهدات الاستثمار الثنائية في البحرين. يعكس إعداد هذه الأطروحة باللغة الإنجليزية القانونية التزام المحامي الدوسري بالمعايير الدولية في البحث الأكاديمي، وهو ذات الالتزام الذي قاده لتحقيق سابقة تاريخية بالحصول على أول حكم قضائي صادر باللغة الإنجليزية في محاكم مملكة البحرين. يقدّم البحث تحليلاً قانونياً مقارناً باللغة الإنجليزية لستّ معاهدات رئيسية أبرمتها البحرين مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان والصين وروسيا وإيران، التي تمثل حقبا وتقاليد قانونية متميزة في ممارسة البحرين للمعاهدات الدولية. ويتماشى استخدام اللغة الإنجليزية كلغة للتحليل القانوني في هذا البحث مع الممارسات الدولية، مما يعزز إمكانية الاستفادة من نتائجه في النزاعات التجارية الدولية.

تعليقا على هذا الإنجاز الأكاديمي الذي يعزز سابقته القضائية في استخدام اللغة الإنجليزية أمام محاكم البحرين، صرّح المحامي الدوسري قائلاً: "وفر برنامج الماجستير في القانون بجامعة ليفربول منصةً استثنائيةً لدراسة نقدية للتقاطع بين القانون الدولي وحماية الاستثمار وسيادة الدولة، وقد عزز هذا البرنامج خبرتي العملية في اللغة الإنجليزية القانونية التي أثمرت عن إنجاز تاريخي بحصولي على أول حكم قضائي صادر باللغة الإنجليزية في محاكم مملكة البحرين. تسهم أبحاثي في تحقيق فهم أعمق لكيفية تطوّر ممارسة البحرين للمعاهدات لتحقيق التوازن بين حماية المستثمرين القوية، والاستقلالية التنظيمية للمملكة، وأهداف التنمية المستدامة، مما يضع البحرين بشكل استراتيجي ضمن المشهد الاستثماري الإقليمي. إن إتقان اللغة الإنجليزية القانونية ليس مجرد مهارة لغوية، بل هو أداة جوهرية لممارسة القانون التجاري الدولي بفعالية وتمثيل مصالح العملاء في النزاعات العابرة للحدود.

يمثّل هذا الإنجاز معلما مهما في مسيرة المحامي سعد الدوسري الأكاديمية والمهنية، التي تشمل إنجازات رائدة في استخدام اللغة الإنجليزية في النظام القضائي البحريني. فقد حقق المحامي الدوسري سابقة قضائية تاريخية بحصوله على أول حكم قضائي صادر باللغة الإنجليزية في محاكم مملكة البحرين، وهو إنجاز يعكس التطوّر النوعي في النظام القضائي البحريني واستعداده لاستيعاب النزاعات التجارية الدولية. تعزز خبرته المتكاملة في التحكيم الدولي وقانون الاستثمار والأطر القانونية العابرة للحدود، إلى جانب إتقانه للغة الإنجليزية القانونية، مكانة البحرين المتنامية كمركز إقليمي لتسوية المنازعات الدولية وقانون الاستثمار، وتضع المملكة في موقع تنافسي متقدم لاستقطاب النزاعات التجارية الدولية.

حول الأطروحة

عنوان الأطروحة: «الاتجاهات في معاهدات الاستثمار الثنائية للبحرين: تحليل قانوني لتطوّر المعاهدات وحماية المستثمرين وآليات تسوية المنازعات بين المستثمر والدولة»

لغة الأطروحة: اللغة الإنجليزية القانونية

المؤلف: المحامي سعد جابر الدوسري، ماجستير في القانون، محكم ووسيط ومحامٍ مجاز لدى محكمة التمييز.

المؤسسة: جامعة ليفربول، المملكة المتحدة.

الدرجة الممنوحة: ماجستير في القانون (LL.M.) في قانون الأعمال الدولي.

سنة الإنجاز: ٢٠٢٥

المشرفة على الأطروحة: البروفيسورة مافلودا ساتوروفا، ماجستير في القانون، دكتوراه، FHEA، أستاذة القانون الاقتصادي الدولي (التجارة والاستثمار) في جامعة ليفربول.

نظرة عامة على البحث

قدّم المحامي سعد الدوسري أطروحة ماجستير باللغة الإنجليزية وفقا لأعلى المعايير الأكاديمية الدولية، تتضمّن تحليلاً مقارنا شاملاً لمعاهدات الاستثمار الثنائية في البحرين، متتبّعا تطوّرها من ثمانينيات القرن الماضي حتى الوقت الحاضر. يعكس اختيار اللغة الإنجليزية كلغة للبحث خبرة المحامي الدوسري العملية في استخدامها في المحاكم البحرينية، إذ حقق سابقة تاريخية بحصوله على أول حكم قضائي صادر باللغة الإنجليزية في مملكة البحرين. تستعرض الدراسة ستّ معاهدات رئيسية أبرمتها البحرين مع قوى اقتصادية عالمية تشمل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإيران واليابان وروسيا والصين. تبحث الدراسة في كيفية تكيّف سياسة معاهدات الاستثمار في البحرين مع المعايير العالمية المتطوّرة وأهداف التنويع الاقتصادي للمملكة، مع التركيز على التحدّي الحيوي المتمثّل في الموازنة بين حماية المستثمرين القوية والحفاظ على الاستقلالية التنظيمية الوطنية. يعزز هذا التحليل الأكاديمي، الذي يعكس الخبرة العملية للباحث في التعامل مع النصوص القانونية الدولية باللغة الإنجليزية، فهم ممارسة البحرين لمعاهدات الاستثمار الثنائية ضمن الإطار الأوسع لقانون الاستثمار الدولي، مع توفير رؤى عملية لمواءمة استراتيجيات تعزيز الاستثمار مع مبادئ التنمية المستدامة وآليات تسوية المنازعات الفعالة.

أبرز النتائج:

تطوّر نوعي في الممارسة المعاهدية: كشفت الدراسة أن معاهدات الاستثمار الثنائية للبحرين شهدت انتقالاً تدريجيا من النماذج التقليدية المركّزة على المستثمر إلى اتفاقيات أكثر توازنا تعكس الاهتمامات المعاصرة، بما في ذلك التنمية المستدامة، واستثناءات السياسة العامة، والمرونة التنظيمية.

معايير متقدّمة لحماية المستثمرين: قيّمت الدراسة بنود المعاملة العادلة والمنصفة ونزع الملكية والدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية، لتخلص إلى أن المعاهدات الحديثة - لا سيما تلك المبرمة مع اليابان والولايات المتحدة - تعتمد معايير أوضح وأكثر دقة وانسجاما مع المعايير الدولية.

آليات تسوية المنازعات بين المستثمر والدولة (ISDS): يسلّط البحث الضوء على التزام البحرين بالتحكيم الشفاف القائم على القواعد بموجب الأطر المعترف بها دولياً مثل ICSID وUNCITRAL، مع الدمج التدريجي لضمانات إجرائية معزّزة ومعايير الشفافية.

الاستقلالية التنظيمية: تتضمّن المعاهدات الحديثة بشكل متزايد أحكام المساحة السياسية، مما يسمح للبحرين بحماية حقها السيادي في التنظيم في المجالات الحيوية مثل الصحة العامة وحماية البيئة والاستقرار المالي والأمن القومي.

الآثار السياسية: توصي الأطروحة بأن تواصل البحرين تحديث شبكة معاهدات الاستثمار الثنائية من خلال مواءمة لغة المعاهدات، وتعزيز الشفافية والعدالة الإجرائية، ودمج أهداف التنمية المستدامة، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

خلاصة البحث

تُظهر ممارسة البحرين للمعاهدات إطارا قانونيا متقدما ومتطورا يسعى إلى الموازنة بين حماية المستثمرين الدوليين والمرونة السياسية السيادية. يسهم البحث بشكل كبير في النقاشات الأكاديمية والسياسية حول إصلاح معاهدات الاستثمار، مما يوفر مرجعاً قيماً لصانعي السياسات ومفاوضي المعاهدات والممارسين القانونيين في منطقة مجلس التعاون الخليجي وخارجها.

لم يكن إكمال هذا الماجستير في القانون ممكنا دون التوجيه والخبرة التي لا تُقدّر بثمن من البروفيسورة مافلودا ساتوروفا، ماجستير في القانون، دكتوراه، FHEA، أستاذة القانون الاقتصادي الدولي (التجارة والاستثمار) في جامعة ليفربول. كانت معرفتها العميقة ومعاييرها الأكاديمية الصارمة وإرشادها المتفانى حاسمة في تشكيل البحث والتحليل المقدم في الأطروحة، ويُقدّر إسهامها بعمق. يمدّ المحامي الدوسري امتنانه الصادق إلى أعضاء هيئة التدريس والموظفين في جامعة ليفربول لدعمهم وتوجيههم الاستثنائي طوال دراسته.

الدكتور الرميحي: الوعي السياسي عقلاني ووطني أما التسييس فعاطفي وانتقائي

أكد الدكتور علي بن محمد الرميحي رئيس مجلس أمناء معهد البحرين للتنمية السياسية أن ميثاق العمل الوطني مثّل عقدًا وطنيًا جامعًا جسّد الرؤية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وترجم الإرادة الشعبية الصادقة في المشاركة الفاعلة في بناء الدولة الحديثة، وعكس بوضوح عمق الولاء والانتماء لدى أبناء البحرين.

جاء ذلك خلال اللقاء التي نظمه معهد البحرين للتنمية السياسية، في إطار احتفالات مملكة البحرين بالذكرى الخامسة والعشرين لميثاق العمل الوطني، بعنوان «ميثاق العمل الوطني وصناعة الوعي السياسي: معهد البحرين للتنمية السياسية نموذجًا»، بحضور موظفي المعهد وعدد من طلبة جامعة العلوم التطبيقية.

واستعرض الدكتور الرميحي خلال اللقاء السياق التاريخي الذي جاء فيه ميثاق العمل الوطني، باعتباره محطة مفصلية في مسيرة الإصلاح والتحديث التي أطلقها جلالة الملك المعظم.

وتناول أهمية الميثاق في ترسيخ مبادئ دولة القانون والمؤسسات، وتعزيز المشاركة السياسية، وتوسيع آفاق العمل البرلماني والحياة الدستورية، مشيرًا إلى أن ما تحقق من منجزات على مدى خمسة وعشرين عامًا يؤكد أن الميثاق شكل قاعدة صلبة لانطلاق المشروع التنموي الشامل، الذي أسهم في تطوير البنية التشريعية والمؤسسية، وفتح المجال أمام طاقات وطنية شابة للإسهام في مسيرة البناء.

وسلط اللقاء الضوء على معهد البحرين للتنمية السياسية بوصفه أحد أبرز مخرجات ميثاق العمل الوطني، وثمرة مباشرة للمشروع التنموي الشامل، حيث تأسس ليكون معهدًا وطنيًا متخصصًا في نشر الثقافة السياسية، وتعزيز الوعي الدستوري، وتأهيل الكوادر الوطنية للمشاركة الإيجابية في الحياة العامة.

وأكد الدكتور الرميحي أن المعهد جسّد عمليًا توجهات الميثاق في بناء الإنسان الواعي بحقوقه وواجباته، والمؤمن بأهمية المشاركة المسؤولة في صياغة مستقبل الوطن، لافتًا إلى دور المعهد في صناعة الوعي السياسي لدى مختلف فئات المجتمع من خلال البرامج التدريبية والتوعوية وشراكاته مع المؤسسات التعليمية، مؤكدا أن الوعي السياسي عقلاني ووطني أما التسييس فعاطفي وانتقائي.

وأوضح أن مشاركة عدد من طلبة الجامعة في هذا اللقاء تعكس وعي الجيل الجديد واهتمامه بفهم مسيرة التطور السياسي في المملكة، والاعتزاز بالمكتسبات الوطنية التي تحققت في ظل القيادة الحكيمة.

وفي ختام اللقاء أكد الدكتور الرميحي أن استذكار ميثاق العمل الوطني هو استحضار لمرحلة تاريخية في التحديث والتنمية التي تشهدها البحرين، مشددًا على أن الحفاظ على منجزاتها وتعزيزها مسؤولية مشتركة تتطلب مواصلة العمل على ترسيخ الوعي العام، وتعميق الانتماء الوطني، وصون المكتسبات التي تحققت بفضل الرؤية الملكية السامية والتفاف الشعب حول قيادته.

جامعة العلوم التطبيقية تطلق أسبوع الاستدامة

انطلقت في جامعة العلوم التطبيقية فعاليات أسبوع الاستدامة، في مبادرة أكاديمية ومجتمعية شاملة تهدف إلى ترسيخ مفاهيم الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز دور الجامعة كمؤسسة تعليم عال فاعلة في دعم أهداف التنمية المستدامة على المستويين الوطني والدولي.

ويأتي تنظيم هذا الأسبوع تأكيداً لالتزام الجامعة بمسؤوليتها المجتمعية، وسعيها إلى تحويل المعرفة الأكاديمية إلى ممارسات تطبيقية مؤثرة، من خلال باقة متنوعة من الندوات النقاشية، والورش التفاعلية، والأنشطة الميدانية التي تجمع بين الطلبة وأعضاء الهيئة الأكاديمية وخبراء من مختلف القطاعات.

وأكد البروفيسور وهيب الخاجة رئيس مجلس الأمناء، أن أسبوع الاستدامة يجسد التزام الجامعة الاستراتيجي بمواءمة مخرجاتها الأكاديمية مع الأولويات الوطنية، مشيراً إلى أن «الجامعات لم تعد مؤسسات تعليمية فحسب، بل شريكًا أساسياً في صياغة مستقبل مستدام قائم على المعرفة والمسؤولية، وإن ما نشهده اليوم هو ترجمة فعلية لدور الجامعة في غرس ثقافة الاستدامة بوصفها نهجًا مؤسسيًا طويل الأمد».

من جانبه، أوضح البروفيسور حاتم المصري رئيس الجامعة، أن هذه المبادرة تعكس تكامل الأدوار بين الكليات والإدارات المختلفة، مؤكدًا أن «تعزيز أهداف التنمية المستدامة يبدأ من قاعات الدراسة والمختبرات البحثية، ويمتد إلى خدمة المجتمع. نحن نحرص على أن تكون الاستدامة جزءاً من التجربة التعليمية للطلبة، بما يسهم في إعداد جيل واع بقضايا البيئة والاقتصاد والمجتمع، وقادر على إحداث تأثير إيجابي حقيقي».

بدوره، بيّن الدكتور محمد يوسف نائب الرئيس للشؤون الإدارية والمالية وخدمة المجتمع، أن أسبوع الاستدامة يمثل منصة لتعزيز الشراكة بين الجامعة ومختلف القطاعات، مشيراً إلى أن «الاستدامة مسؤولية مشتركة، والجامعة تؤمن بأهمية العمل التكاملي مع المؤسسات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني، بما يضمن تحويل المبادرات الأكاديمية إلى نتائج عملية تدعم مسيرة التنمية في مملكة البحرين».

وتؤكد جامعة العلوم التطبيقية من خلال هذه المبادرة استمرارها في تقديم تعليم نوعي يجمع بين الابتكار، والمسؤولية المجتمعية، وإعداد خريجين يمتلكون المعرفة والمهارات اللازمة لصناعة التغيير الإيجابي.

المساعد لشؤون العمليات والتدريب: رئاسة الحرس الوطني تولي الرياضة أهمية بالغة

استقبل العميد الركن سمو الشيخ سلمان بن محمد بن عيسى آل خليفة المساعد لشؤون العمليات والتدريب، صباح أمس الإثنين 16 فبراير، قائد وأعضاء فريق الحرس الوطني المشارك في بطولة الجيش الباكستاني التاسعة لروح الفريق الواحد، الذي أحرز الميدالية الذهبية في البطولة التي نظمها الجيش الباكستاني بمشاركة 17 دولة من مختلف دول العالم.

ونقل سموه تحيات وتهاني الفريق أول ركن سمو الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة رئيس الحرس الوطني والفريق الركن الشيخ عبدالعزيز بن سعود آل خليفة مدير أركان الحرس الوطني، مهنئاً سموه قائد وأعضاء الفريق بهذا الإنجاز والأداء المشرّف الذي قدّمه الفريق في هذه البطولة، وما حققه من إنجاز يُضاف إلى سجل إنجازات الحرس الوطني في مشاركاته الداخلية والخارجية وعلى مستوى مختلف الرياضات، داعياً سموه إلى بذل المزيد من الاهتمام بالجانب الرياضي.

وأكد سموه أن رئاسة الحرس الوطني تولي الرياضة أهمية بالغة، ما انعكس على مستوى تشكيل عدد من الفرق الرياضية لتمثيل مملكة البحرين وصرح الحرس الوطني في المشاركات الرياضية المحلية والدولية، ورفع اسم مملكة البحرين عاليًا في المحافل الرياضية الدولية، مؤكدا سموه أن الإنجازات التي حققتها الرياضة البحرينية على المستويات المختلفة هي ثمرة الدعم المستمر من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم القائد الأعلى للقوات المسلحة، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رئيس مجلس الوزراء، ما كان له الأثر الطيب فيما وصل إليه الحرس الوطني من تطور في جميع مشاركاته الرياضية.